

يقول الإمام الحافظ ابن حجر - يرحمه الله تعالى برحمته الواسعة : ( وإن روى الراوي عن من هو دونه في السن ، أو اللقي ، أو في المقدار فهذا النوع هو رواية الأكابر عن الأصاغر ، ومنه أي من جملة هذا النوع وهو أخص من مطلقة رواية الأبناء عن الأبناء ، والصحابة عن التابعين ، والشيخ عن تلميذه ، ونحو ذلك وفي عكسه كثرة لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة ) .

### [ رواية الأكابر عن الأصاغر ]

بعد أن تكلم المؤلف - عليه رحمة الله - عن رواية الأقران والمديج وهو صورة خاصة من رواية الأقران كما سبق ( على رأي الحافظ ) يتكلم هنا عن صور متقاربة في الصورة في من رواية الأقران ، أو من المديج ، وهو : [ إذا روى الراوي عن من هو دونه في السن واللقي أو في المقدار ] أي : في المكان والجلالة والعلم ، فقد يكون الشخص أكبر سناً ؛ لكنه أقل علماً بكثير من من يصغره في السن ، وهو كالتلميذ له ، فإذا روى هذا الأعلم عن من يقل عنه علماً : دخل ذلك في الصورة الآتية ذكرها وهي المسماة : برواية الأكابر عن الأصاغر ، يعني سواءً أكان الأكبر من ناحية السن واللقي أو من ناحية المكانة والعلم أو الجلالة والمقدار ، هذا كله يسمى برواية الأكابر عن الأصاغر .

وفائدة هذا القسم ، والكلام عنه وتعيينه :

منها : أن لا يظن أنه قلب شيء في الإسناد ؛ لأن الأصل رواية الصغير عن الكبير ، وإذا وجدنا رواية الكبير عن الصغير يخشى أن يتوهم الناظر أنه وقع قلب في الإسناد بتقديم راوٍ على راوٍ ، فإذا نص العلماء في هذه الرواية أنها من باب رواية الأكابر عن الأصاغر : دُفع هذا الوهم ، وتبين أن هذه الرواية على الصواب ، ثم في ذلك أيضاً ثناء على ذلك الصغير ، وهذا فيه ثناء كبير بالفعل إذا احتاج الشيخ إلى تلميذه ، معنى ذلك : أن الشيخ وثق بالتلميذ واعتمده في مثل هذه الرواية ، وأن التلميذ استفاد من ذلك الشيخ ، وأن الشيخ استفاد من ذلك التلميذ ، وفيه أيضاً : بيان بُعد الشيخ عن حظوظ

النفس وعلى إخلاصه ؛ وأنه لم يكن يترفع أو يتعالى في الاستفادة من أي أحد كان ولو كان هذا الاستفادة منه تلميذ لذلك الشيخ .

( **مثاله** ) : ومن أطرف أمثلة هذا النوع مثال ذكره ابن الصلاح في كتابه وهو رواية يرويها يحيى بن معين عن معتمر بن سليمان قال : حدثني أبي . قال حدثني أنت عني عن أبو أيوب عن الحسن البصري أنه قال : ( **ويح كلمة رحمة** ) هذا أثر يقول العلماء : فيه طرائف متعددة . في هذا النوع أكثر من طرفة حديثية أو فائدة حديثية .

الفائدة الأولى : **رواية الأب عن ابنه** ، وهي أخص من رواية الأكابر عن الأصاغر - كما يأتي - يعني : الأكابر عن الأصاغر هذه عامة في كل كبير يروي عن من هو أصغر منه ، صورة أخص منها : أن يروي الأب عن الابن ، فهذه صورة من صور رواية الأب عن الابن وصورة من صور رواية الأكابر عن الأصاغر

الفائدة الثانية : **رواية الأكابر عن الأصاغر في هذه الرواية** .

الفائدة الثالثة : **رواية تابعي عن تابع التابعي** ؛ لأن سليمان التيمي من التابعين وابنه من أتباع التابعين ، فهنا رجل من التابعين روى عن رجل من أتباع التابعين .

الفائدة الرابعة : **وهذا صورة من صور من حدث ونسي** ، سليمان كان قد حدث بهذا الحديث ونسيه فسمع ابنه معتمر يحدثه عن نفسه بأنه قال كذا وكذا ، روى عن أيوب عن الحسن ، فصار يحدث عن ابنه عن نفسه عن أيوب ، فهذه مسألة ستأتي إن شاء الله ، مسألة من حدث فنسي أنه حدث .

الفائدة الخامسة : **من حدث ونسي وحدث عمن سمع منه عن نفسه** ، قد ينسى الإنسان وينكر هذه الرواية بالكلية ويقول أنا ما حدثت بها ؛ ولكن أن ينسى ثم يحدث عمن حدثه عن نفسه عن نفسه ، فهذه من أندر صور هذا النوع من الرواية .

الفائدة السادسة : قال رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض ، فسلیمان التيمي تابعي وأيوب تابعي والحسن تابعي فكل واحد يروي عن الآخر ، أو هي في الحقيقة رواية تابعي عن تابعي : سلیمان يروي عن أيوب وأيوب يروي عن الحسن البصري ، المقصود هذا الحديث أو هذا الأثر مشهور وهو من أشهر الآثار التي يستدل بها العلماء على أن كلمة ويح وإن كان ظاهرها الذم إلا أنه يقصد بها الحث على فعل الخير ، تقول ويحك افعل كذا : فهي ليست كلمة ذم وإنما هي كلمة حث على فعل الخير ، ومنه حديث ﴿ ويح عمار تقتله الفئة الباغية ﴾ وما شابه ذلك وليس المقصود بها الذم .

📖 قوله : ( ومنه أي من هذه الصورة من جملة هذا النوع وهو أخص من مطلقه رواية الأبناء عن الأبناء ) : من رواية الأكابر عن الأصاغر لكنها صورة أخص : أن يروي الأب عن ابنه كما سبق في الحديث السابق وصورة خاصة رواية الصحابة عن التابعين ، وقد صنف فيها الخطيب كتاباً في رواية الصحابة عن التابعين واختصره الحافظ ابن حجر في كتاب اسمه : 📖 (( نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين )) وهو مطبوع ، ورواية الشيخ عن تلميذه هذه الصورة أخص لأنه قد يكون الأكبر سناً ليس بشيخ لا يلزم أن يكون شيخاً للأول قد يكون أكبر سناً لكنه ليس بشيخ ، وقد يكون شيخاً لغيره وهذا الطالب يستحق أن يكون تلميذاً لذلك الرجل لكنه لم يتلمذ عليه ، فرواية الشيخ عن تلميذه صورة أخص من رواية الأكابر عن الأصاغر ونحو ذلك، أي يمكن أن تشتق صور كثيرة تدخل تحت رواية الأكابر عن الأصاغر .

📖 ثم قال : ( وفي عكسه كثرة ) : أي رواية الأصاغر عن الأكابر ، وهذا هو عكس الصور السابقة رواية الصغير عن الكبير ، ولماذا قال إنها هي الجادة المسلوكة..؟ لأن الأصل أن يروي الصغير عن الكبير هذا الأغلب وقوعاً وحصولاً ؛ لذلك كان هو الأكثر وهذا هو الجادة ، الجادة : هي الطريق ، والمسلوكة : أي الممشية التي يسلكها ويمشيها الناس ، فهذه هي الطريقة التي يسلكها الرواة أو عليها غالب الروايات والأسانيد .

قبل أن نتقل ذكر العلماء صورة هذه الرواية وقعت للنبي ﷺ قالوا مثل رواية النبي ﷺ عن تميم الداري في حديث الجساسة الشهير ، فهذه من أظهر وأجمل صور رواية الأكابر عن الأصاغر رواية النبي ﷺ عن تميم الداري لما خطب الناس وأخبرهم بقصة تميم الداري التي حدثه بها ، ودائماً المحدثون كما أقول في أكثر من موطن حريصون على ربط كل مسائل علم الحديث بالسنة النبوية ويبنون بأن لها أصل في السنة النبوية حتى في مثل هذه الطرائف تجدون أنهم يبحثون في حوادث السيرة وفي أحاديث النبي ﷺ مما يؤكد بأن هذه الصورة موجودة من زمن النبي ﷺ وعلى تأصيل لها شرعي مع أنها لا تحتاج لمثل هذا التأهيل لا يشك أحد في مثل هذا الجواز أو عدمه وفي مثل هذه الأصول ؛ لكنهم لحبهم لسنة ﷺ وحرصهم على التمسك بها في كل صغيرة وكبيرة يحرصون على مثل هذا الربط بين صور الرواية وبين سنة النبي ﷺ .

وقال المصنف يرحمه الله : ( ومنه : من روى عن أبيه عن جده وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الأبناء عن الأبناء تصنيفاً وأفرد جزء لطيفاً في رواية الصحابة عن التابعين وجمع العافظ صلاح الدين العلاني من المتأخرين مجلداً كبيراً في معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ فقسّمه أقسام فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود الضمير على أبيه وبين ذلك حقيقة وخرج في كل ترجمة حديث من مرويه وقد لخصت كتابه المذكور وزيدت عليه تراجم كثيرة جداً وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأبناء بأربعة عشر أباً ) .

بعد أن ذكر أن الأصل والأكثر أن يكون الحديث من رواية الصغير عن الكبير من روى عن أبيه عن جده ، هناك أسانيد كثيرة متعددة ونسخ حديثه يروى فيها الحفيد عن أبيه والأب عن الجد فتعبرون في بعض الأسانيد مثلاً عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وهما أشهر الأسانيد التي تروى بهذه الطريقة يقول أيضاً هذا النوع من أنواع رواية الأصاغر عن الأكابر . **قال :** ( فائدة معرفة ذلك \_ وسبق ذكر بعض الفوائد \_ التمييز بين مراتبهم ) يعني إذا رأيت رواية الأكابر عن الأصاغر مثلاً فلا تظن أن هذا الكبير أصغر سناً من ذلك الصغير الذي روى عنه ؛ لأنك لو رأيت رواية الإسناد مثلاً رواية الشيخ عن التلميذ قد تظن أن هذا الشيخ أصغر سناً

من التلميذ وأنه تلميذ له في كل الروايات ؛ ولكن إذا قيل لك أن هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر أنزلت كل منهما منزلته فعرفت أن الكبير وإن روى عن الصغير فهو في ذلك الرواية يشبه أو يشتبه أو يكون أصغر سناً أو علماً من ذلك الصغير إلا أنه في الحقيقة ليس كذلك ، وفيها الفوائد التي سبق ذكرها .

📖 قوله : ( وتنزل الناس منزلتهم ) : ونحو ذلك .

📖 قوله : ( وقد صنف الخطيب في رواية الأبناء عن الأبناء تصنيفاً ) : كتاب الخطيب من الكتب التي لا نعرف عن مكان وجودها شيئاً .

ثم أخذ جزءاً أيضاً في رواية الصحابة عن التابعين وسبق ذكر هذا الجزء وقلنا بأن الحافظ ابن حجر اختصره في كتاب نزهة السامعين وفي رواية الأبناء عن الأبناء عن الأجداد من روى عن أبيه عن جده ؛ صنف الحافظ العلائي كتاباً ضخماً وهو أيضاً من الكتب التي لا نعرف عن مكان وجودها شيئاً حتى اليوم ، وقسمه إلى قسمين والإشارة إلى هذين القسمين مفيد لأنه يعيننا على معرفة الطريقة الصحيحة في التعامل مع مثل هذه الأسانيد وفي الحكم عليها بأن في الأسانيد التي هي من رواية الأب عن الجد مثل رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وبهز بن حكيم ، وفي بعض الأحيان يرد جد بالضمير يعني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أو بهز بن حكيم عن أبيه عن جده الضمير في كلمة جده يعود إلى الأب أم إلى الحفيد جد من هو جد عمرو أم جد شعيب كلا الأبوين محتمل ووقع في الأسانيد أنه عاد الضمير في بعض الأحيان إلى الحفيد وعاد الضمير في بعض الأحيان إلى الأب فلا بد من تعين المراد ولذلك قسم العلائي الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : فيما عاد فيه الضمير إلى الصغير .

القسم الثاني : فيما عاد فيه الضمير إلى الأب أي جد الأب .

فمثلاً الإسنادان السابقان : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الضمير يعود إلى من .. ؟ يعود إلى شعيب لأن هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر بن العاص وجد عمرو هو محمد ، ومحمد ليس بصحابي والحديث معدود عن المحدثين جميعاً من جملة المسندات لا من جملة المراسيل ، ولو كان الضمير يعود إلى محمد لكان هذا الإسناد مراسلاً غير متصل لكن الضمير يعود إلى شعيب والد عمرو لأن جد شعيب من؟ هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، فهذا صورة من صور أو مثال من أمثلة عودة الضمير إلى الأب وهو شعيب لا إلى الابن وهو عمرو .

بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة ومعاوية بن حيدة هو الصحابي الذي هو جد بهز وهو جد الابن والحفيد فبهز بن حكيم عن أبيه عن جده يعني بهز عن حكيم عن جد بهز وهو معاوية بن حيدة ، وعلى ذلك بنى العلائي كتابه من روى عن أبيه عن جده ، يقول الحافظ بأن له تلخيصاً على هذا الكتاب وزيادات ولكننا لا نعرف عن هذا الكتاب شيئاً كتاب الحافظ .

قام أحد تلامذة الحافظ ابن حجر أيضاً باختصار كتاب العلائي ، وتأليف كتاب فيه ، وهو قاسم بن قطلوبغا ، وكتابه مطبوع ﴿ ﴾ (من روى عن أبيه عن جده) .

﴿ ﴾ ثم يقول الحافظ : ( وزدت عليه تراجم كثيرة جداً وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأباء بأكثر عن أربعة عشر أباً ) : يعني في إسناد يروي الابن عن أبيه والأب الثاني عن أبيه والثالث عن أبيه والأب الرابع عن أبيه إلى أربعة عشر أباً في إسناد واحد ؛ لكن هذا الإسناد في الحقيقة إسناد مختلقٌ مصنوع ، وهو من رواية جماعة وضعها الشيعة على جماعة من آل البيت سلسلة إسناد كلها من رواية جماعة من ذرية الحسين يتصل الإسناد بالحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ وهو إسناد موضوع ذكره العراقي في شرح الألفية التبصرة والتذكرة ، وأيضاً هو موجود في كتاب (( المناهل السلسلة )) لعبد الباقي الأيوبي عليه رحمة الله ، وإذا أردتم أن أجيزكم برواية هذا الحديث فقد أجزتكم برواية هذا الحديث والآن ترونه عني

عن عبد القادر بن كرامة الله البخاري عن عبد الباقي الأيوبي مصنف كتاب المناهل السلسلة فهذا إسناد متصل ، افرحوا بهذا الإسناد الموضوع هنيئاً لكم فيه .

قال المصنف يرحمه الله : ( وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما على الآخر فهو السابق واللاحق وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة أكثر من مائة وخمسين سنة وذلك أن حافظ السلفي سمع منه أبو علي البرداني أحد مشايخه حديثاً ورواه عنه ومات علي رأس الخمسمائة ، ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع سبطه أبا القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة . ومن قديم ذلك أن البخاري حدث عن تلميذه أبا العباس السراج شيئاً في التاريخ وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة . وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد موت أحد الراويين عنه زمناً حتى يسمع منه بعض الأحاديث ويعيش بعد السماع منه دهنراً طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق ) .

### [ السابق واللاحق ]

لما تكلم عن رواية الأكابر عن الأصاغر ورواية الأبناء عن الأباء ناسب أن نتكلم هنا عن صورة لطيفة من صور الرواية وهي أن يروي اثنان عن شيخ واحد وتتباعده وفاة هذين الاثنين تباعداً جداً يعني تلميذان تتباعده وفاة كل منهما عن الآخر تباعداً بالغاً جداً ؛ و لذلك يحسن هنا أن يقال في أول عبارة الحافظ **هـ** ( وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما عن الآخر ) أن يقال : أي تقدماً كبيراً لأن لو تقدم يسير لا يسمى من السابق واللاحق فتقيد هنا العبارة بهذه الإضافة وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما عن الآخر أي تقدماً كبيراً لأن إذا تقدم بسنة أو ستين هذا يحدث كثيراً جداً لا يُعتبر من السابق واللاحق فهو السابق واللاحق هو اسم كتاب للخطيب البغدادي وهو أول من أبرز هذا النوع وسماه بهذا الاسم الخطيب البغدادي في كتاب سماه السابق واللاحق ، وهو كتاب مطبوع كتاب للخطيب البغدادي بحمد الله تعالى ،

يقول أكثر ما وقع من ذلك أبلغ صورة من صور السابق واللاحق ، تخيلوا الآن هذه الصورة فهي بالفعل من عجائب الدنيا تلميذان لشيخ واحد كان بين وفاتهما مائة وخمسون سنة ، هذه صورة من أغرب ما يكون .. ! مائة وخمسون سنة ، كيف وقع ذلك ؟! أبو طاهر السلفي وهو من الحفاظ الكبار ممن عمر مائة سنة وسنة ، أبو طاهر السلفي عاش مائة سنة وواحد يعني توفي سنة خمسمائة وسبع وتسعين من الهجرة هذا الحفاظ الكبير وهو حافظ مشهور ومن أئمة وحفاظ القرن الخامس والسادس الهجري ومعدود ضمن ثلاثة أو أربعة حفاظ هم أعيان هذين القرنين له مصنفات كثيرة وأخبار كثيرة ومكتبة ضخمة لا يكاد يساويها في مكتبات العلماء إلا مكتبات قليلة جداً مكتبة مشهورة وباقي بحمد الله بعض الكتب بخطه إلى اليوم وخطه في غاية الإتقان هذا الإمام روى عنه شيخ من شيوخه وهو أبو علي البرداني ( والصواب أنه بفتح الراء لا كما عندكم بسكونها ) أبو علي البرداني روى عنه شيخ من شيوخه فهو تلميذ له في هذه الرواية ، وأبو علي البرداني توفي سنة خمسمائة من الهجرة فهو تلميذ لأبي طاهر السلفي في هذه الرواية ، ثم تتلمذ على يد أبي طاهر السلفي سبطه أي ابن بنته \_ والسبط عند العلماء يطلقونه على ابن البنت \_ وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي أدرك أبي طاهر السلفي في آخر حياته ثم عُمر السبط هذا عمراً وتوفي سنة ستمائة وخمسين من الهجرة فصار بين وفاة أبي البرداني مائة وخمسين سنة ، أبو علي البرداني توفي سنة خمسمائة وابن مكي توفي سنة ستمائة وخمسين فصار بينهما مائة وخمسين سنة ، إذاً تعرف أن صورة هذا الأمر متى يتحقق هذا الأمر السابق واللاحق هو في الغالب على وقع هنا في قصة أبو طاهر السلفي أن يروي شيخ عن التلميذ والشيخ بالطبع ستتقدم وفاته غالباً عن التلميذ يتوفى قبل التلميذ ثم يعمر هذا التلميذ ويدركه في آخر عمره طفل صغير يجلس في مجلس السماع ويسمع منه ثم هذا الطفل الصغير يعمر يعيش أيضاً ثمانين سنة تسعين سنة مائة سنة في مثل هذه الحالة يتحقق السابق واللاحق على مثل هذا التباين الكبير فهو غالباً يتحقق في مثل هذه الحالة كما أشار إلى ذلك الحفاظ ابن حجر في آخر كلامه ، ثم قال من قديم ذلك صورة أخرى مثال آخر أن البخاري حدث عن تلميذه أبو العباس السراج



شيئاً في التاريخ وغيره أبو العباس السراج إمام مشهور وله مسند مازال مخطوط حتى اليوم وله فوائد أمام كبير جداً وهو من تلامذة البخاري لكن البخاري لبعده عن النفس ولأنه من أشهر الناس بذلك روى عن أبو العباس السراج في التاريخ الكبير وفي غيره من مصنفاته لم يروى عنه في الصحيح ومات سنة ست وخمسين ومائتين ، وآخر من حد السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف وتوفي سنة ثلاثة وتسعين وثلاثمائة كم بين وفاة البخاري ووفاة الخفاف مائة سبع وثلاثين سنة هذا هو الذي بين وفاة أبي العباس السراج والخفاف فهو من السابق واللاحق ، فترة طويلة ولاشك تقترب من الصورة السابقة .


قال المصنف يرحمه الله : ( وإن روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يتميزا بما يخص كل منهما فإن كانا ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري من روايته عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب فإنه أما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد غير منسوب عن أهل العراق فإنه إما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي ، وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً يمتاز به أحدهما عن الآخر فباختصاصه أي الشيخ المروي عنه بأحدهما يتبين المهمل ومتى لم يتبين ذلك أو كان مختص بهما معاً فأشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب . )


### [ التمهيد ]


لما تكلم الحافظ ابن حجر فيما سبق عن صور من صور الرواية من فائدتها أن لا يقع ليس في تعيين الرواة وتعيين أشخاصهم وأعيانهم ؛ ناسب أن نتكلم هنا عن صورة أو أمر يحصل في الروايات يؤدي كثيراً إلى الأشكال والخطأ في تعيين الرواة وهي فيما ورد في الإسناد مهماً دون تعيين كأن يقال حدثنا على ولا يبين من هو علي هذا أو حدثنا أحمد ولا يبين من هو أحمد أبو بكر ولا يبين من أبو بكر ؟ والتميمي والتميميون كثيرون مثلاً من شيوخ ذلك الراوي فلا يعرف ، وسبق أن قلنا أن المهمل هو الراوي الذي سمي ولم تعرف عينه ، وهو المقصود هنا .

مسألة تعيين المهمل أو تعريف المهمل :

فالمهمل هو [ الراوي الذي سُمي ولم تُعرف عينه ] سمي باسم لا يعينه ، يُشابهه في الصورة الراوي المبهم وسبق ذكره أيضاً ، وهو الراوي الذي لم يسمَ أصلاً ، كأن يقول الراوي حدثني أحد الناس ، حدثني من لا أتهم ، حدثني رجلٌ من المسلمين ، هذا مبهم . يقول : ( وإن روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يتميزا ) : يعني في بعض الأحيان قد يُسمى الراوي تسمية شبه كاملة محمد بن عبد الله القرشي أبو عبد الله فيشتبهان في كل شيء في الاسم واسم الأب وربما أيضاً في الجد وفي النسبة وفي الكنية وفي كل شيء ، فكيف نعرف من هو المقصود في تلك الرواية حتى نحكم على الحديث وعن الإسناد، فنحن لماذا نبحت عن الرواة نعينهم ؟ من أجل أن نحكم على الإسناد بالقبول أو الرد .

يقول الحافظ هنا  ( ولم يتميزا ) : أي لم يذكر في الإسناد ما يُميز أحدهما عن الآخر .

 قال : ( فإن كانا ثقتين لم يضر ) : يعني تعيين المهمل لا يكون في غاية الخطورة إذا كان كلا الراويين المشتبه بينهما أو فيهما كلاهما ثقة ؛ لأنه كيف ما دار الحديث فهو سواء عن الأول أو الثاني \_ إذا كان كلا الراويين \_ أو الثلاثة أو الأربعة الذين يُشتبه فيهم كلهم ثقة ، ففي هذه الحالة لا يُفيد هذا الأمر لأنه كيفما دار الحديث فهو على ثقة ومعنى ذلك مفهوم المخالفة من ذلك أنه إذا كان أحد الراويين ضعيفاً فإن ذلك يُفيد يعني عدم التميز وعدم تعيين الراوي ، فهذه الحالة لا بد منه للحكم على الحديث وإن لم استطع تعيين الراوي في مثل هذه الحالة فيجب عليّ أن أتوقف عن الحكم عليه ، أي : الحديث بالقبول أو بالرد ، لا بد أن أُعَيِّن من هو المقصود بالدليل أو قرينة الشاهد على صحة هذا التعيين .

 قال : ( ومن ذلك ما وقع في البخاري من روايته عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى \_ يعني يشتبه بواحد منهما \_

أو عن محمد غير منسوب عن أهل العراق فإنه إما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي ( وكل هؤلاء ثقات فكيفما دار الحديث فهو عن ثقة .

يقول : ( وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ) : نعم في هـ (( هدي الساري )) تكلم الحافظ عن ذلك بكلام واسع ، وفي أثناء الفتح لا يمر موطن من مثل هذه المواطن إلا يخدمه غاية الخدمة وقد سبق الحافظ بالعناية بشيوخ البخاري المهملين أيضاً من أبي علي الغساني في كتاب هـ : (( تقبيد المهمل وتمييز المشكل )) حيث عقد في هذا الكتاب فصلاً لتعيين أسماء شيوخ البخاري المهملين الواردين في صحيحه ليبين لك من هو المقصود بذلك الشيخ ، وسبق أيضاً أبو علي الغساني من الحاكم في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ، المقصود : أن هذا الباب بالنسبة للبخاري اعتني به عناية كبيرة وبالغة من أهل العلم .

وهناك في الذهن سؤال ، وهو كيف نُعيّن المهمل ؟ نحن إذا لم نقف لأهل العلم على بيان ذلك المهمل ، فهنا يذكر لك طريقة من الطرق التي من خلالها يمكن تعيين المهمل في الإسناد ، وتعريف المهمل هو الراوي الذي سمى ولا تعرف عنه ، فيقول : هـ ( ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً يمتاز به أحدهما عن الآخر فباختصاصه ) : أي الشيخ المروي عنه في أحدهما يتبين المهمل .

والطريقة الصحيحة لمعرفة المهمل : هو أن يكون الراوي أي التلميذ معروف بأنه إنما يروي عن أحد الشيخين ولا يروي عن الآخر أو أنه أكثر عن أحد الشيخين وأقل عن الآخر فإذا أهمل يحمل على الذي أكثر عنه دون الذي أقل بالرواية عنه ، هذا كان من شأن المحدثين أنه إذا كان الرجل يروي عن الحمّادين : حماد بن زيد وحماد بن سلمة ؛ لكنه قد أكثر عن حماد بن زيد جداً ولم يروي عن حماد بن سلمة إلا قليلاً فإنه لكثرة ما يرد حماد بن زيد في الأسانيد يختصر اسمه فيقول حدثنا حماد حدثنا حماد لأنه غالب رواياته عن حماد بن زيد فإذا روى عن حماد بن سلمة لأنه يقل الرواية عنه عندها يسميه التسمية الواضحة فيقول حدثنا حماد بن سلمة فباختصاص أحد الراويين عن الآخر يتبين

المقصود ، وقد يكون الراوي لا يعرف أصلاً بالرواية عن أحد الراويين الذين يشتبه فيهما فهذه أقطع في الدلالة على المقصود لو كان أحد الراويين مثلاً أو الراوي لم يروي عن حماد بن سلمة أصلاً وقال حدثنا حماد ، إذاً من هو المقصود ؟ هو حماد بن زيد يقيناً لأنه لم يروي عن حماد بن سلمة أصلاً ، طبعاً الطريقة التي يستعملها العصريون وهي أسهل طريقة لتعيين المهمل هي : الرجوع إلى تلامذة الراوي المهمل وإلى شيوخه في مثل كتاب : (( تهذيب الكمال )) للمزي ؛ لأنه أكثر كتاب ذكر شيوخاً للراوي وتلامذة له ، فينظر مثلاً في الراوي المهمل ، نفترض أنه جاء في حديث من رواية مثلاً أبو سلمة التبوذكي عن حماد عن ثابت البناني فلا أدري من هو حماد هذا فأذهب إلى ترجمة ثابت البناني في كتاب تهذيب الكمال للمزي وانظر في تلامذة ثابت الذين ذكرهم المزي فإن لم يذكر إلا راوي واحد يقال له حماد طبعاً بتسمية واضحة يقول مثلاً وممن روى عن ثابت : فلان وفلان وفلان وحماد بن سلمة ، أعرف عندها أن هذا الذي أهمل في ذلك الإسناد هو حماد بن سلمة قد أذهب إلى ثابت فأجد أنه ذكر ثلاثة رواة يقال لهم حماد عن ثابت فلا أستفيد شيئاً عندها انتقل إلى ابن سلمة التبوذكي وانظر في شيوخه هل في شيوخه أكثر من راوٍ يقال لهم حماد فإن لم يذكر إلا راوي واحد يكون هو المقصود فإن ذكر أكثر من راوي انظر في الذين ذكروا في ثابت والذين ذكروا في أبي سلمة فإن اتفقا على ذكر اسم واحد يكون هو المقصود وإن وجدت لأكثر من واحد اتفق إذاً عندها احتاج إلى طريقة أخرى لتعيين المهمل غير هذه الطريقة.

فالمقصود هذه الطريقة التي يسير عليها غالباً طلبة العلم وإلا هناك طرق كثيرة جداً لتعيين المهمل ومن أقواها وقد ذكرتها بشيء من الاستيعاب في دروسٍ في التخريج في عدة سنوات وتكلمت عن هذه القضية وذكرت الطرق التي يمكن أن يتم من خلالها تعيين المهمل في الإسناد ؛ ولكن من أشهر هذه الطرق ومن أقواها التخريج الموسع للحديث لأنه قد يرد الراوي في إسناد مهمل وفي إسناد معين ، وهذا أقوى من الاجتهاد وأحسن من النظر في التلامذة والشيوخ ، قد تجد في مسند أحمد مهمل ولكنه في سنن ابن ماجه

وأبي داود معين يقول حماد بن زيد أو حماد بن سلمة فيتعين عندك هذا المهمل ، والقرائن كثيرة وهذا ليس مجال ذكرها .

لكن هنا في الحقيقة قيل الانتقال هنالك نقدٌ للعبارة وهو نقدٌ في محله حتى أنَّ الحافظ تُراجع عنه وهو قوله ( ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً يمتاز به أحدهم عن الآخر فباختصاصه أي الشيخ المروي عنه بأحدهما يتبين المهمل ) انتبهوا إلى المتن قبل ذلك ماذا يقول في المتن فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل الضمير في كلمة باختصاصه هنا في الأصل يعود لمن ؟ إلى الشيخ أم للتلميذ ؟ يعود إلى التلميذ .

فباختصاصه أي الشيخ المروي صار الضمير يعود إلى الشيخ ثم بأحدهما كيف بأحدهما بالشيخين فصار الكلام في قلق هنا يوجد خلل ولذلك يتصل الكمال بن أبي شريف وهو تلميذ للحافظ أن الحافظ شطب على هذه الكلمة الشيخ المروي وكتب بدلاً منها أي الراوي يعني فباختصاصه أي الراوي بأحدهما يتبين المهمل هكذا تصير العبارة فباختصاصه أي الشيخ المروي أي الراوي بأحدهما يتبين المهمل هكذا تصير العبارة سوياً وصحيحة ومناسبة للمتن ولا قلق ولا خطأ في التعبير عندها .

📖 قال : ( ومتى لم يتبين ذلك أو كان مختص بهما معاً فأشكالهما شديد فيرجع فيه إلى القرائن ) : فقلت أن هناك قرائن كثيرة تعين على تعيين المهمل في الأسانيد وهنا ينص الحافظ إلى أنه يكتفي فيمثل هذه الحالة بغلبة الظن ولا يلزم بأن يكون الإنسان جازم بالتعين لأن كثيراً من أحكام الناس مبنية على غلبة الظن أي الاعتقاد الراجح الذي يعبر عنه بعض أهل العلم بالاعتقاد الراجح لا الاعتقاد المرجوح .

قال المصنف يرحمه الله : ( وإن روى عن شيخ حديث فجحد الشيخ مرويه فإن كان جزم كأن يقول كذب على أو ما رويت هذا أو نحو ذلك فإن وقع منه ذلك رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا يعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعرف أو كان جحد احتمالاً كأن يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له في التحقيق وهذا متعقب بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم

علم الأصل لا ينافيه فالمثبت مقدماً على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتراضاً .

هذه مسألة يُسميها العلماء مسألة من حديث ونسي سبقت الإشارة إليها ، إذا حدث الراوي بحديث أو إذا روى أحد الرواة عن أحد الشيوخ بحديث فبلغ ذلك الشيخ بتحديث ذلك الراوي عنه فقال أنا ما حدثت بهذا الحديث ولا يكون لرواية ذلك التلميذ أي أثر بل تكون من أدلة كذبة لكن الأشكال فيما لو كان التلميذ عدلاً صادقاً ضابطاً ثقة والشيخ كذلك ثقة فحدث ذلك التلميذ الثقة عن ذلك الشيخ الثقة بالحديث فالشيخ أنكر بأنه حدث بهذا الحديث ، فما هو الحل ... ؟

وأنكر بأن هذه الصورة قد تحصل في واقع الناس فيستفاد منها وفي الحكم عليها وفي أخبار الناس حتى قد تُحدث أنت أحد الناس بحديث فيقول أنا ما حدثت به أو ما ذكرت هذا الأمر فطبق على ما يأتي ذكره من حكم هذه المسألة على ما يقع بين الناس اليوم حتى تخرج من الأشكال .

يقول الحافظ يجب أن تفرق بين صورتين من صور هذه المسألة قال هناك فرق بين أن يقول الشيخ أتاكم أحدث بهذا الحديث قط ومن حدث به عني فقد كذب يعني يجزم بأنه ما حدث بالحديث والصورة الثانية أن يقول أنا لا أذكر أنني حدثت لا ينص قاطعاً وإنما ينفي أن يكون أنه يركز بأنه حدث بهذا الحديث أبداً أولاً أعرف أن هذا الحديث من مروياتي أصلاً ففي الحالة الأولى يقول الحافظ ابن حجر إذا كذب الشيخ التلميذ أو كذب رواية التلميذ يقول في هذه الحالة أول ما تفعله أن نسقط هذه الرواية ، والرواية غير مقبولة لماذا ؟ لأنه تعارض الأصل والفرع ولا يمكن أن نقدم كلام الفرع على الأصل لأن الأصل عدل وهو أصل الرواية ثم الفرع أيضاً عدل ولا يمكن أن نقدم كلام الفرع على الأصل ولا نجزم برد الرواية أو نجزم بقبولها وإنما نتوقف عن قبول مثل هذه الرواية لأنهما كلامان قد تعارضا تساقطا وهما متكافئان .

هل نعتبر ذلك قدحاً في الشيخ ؟ لا نعتبر ذلك قدحاً في الشيخ ، ومتى يكون ذلك ؟  
 يكون عندما يكون الأصل والفرع مشهور بالعدالة والضبط كما ذكر سابقاً ، إذا كان  
 معروفاً بالعدالة والضبط لا نعتبر مثل هذه الصورة قدحاً في أحدٍ منهما وإن كنا نتوقف  
 عن العمل بكلا الحديثين أو بكلا الخبرين يعني لا بتكذيب الشيخ ولا بإثبات التلميذ  
 فنعتبر هذه الرواية بحكم المردودة لا يعمل بها للتوقف عن الحكم لها بالقبول أما في  
 الصورة الثانية وهي فيما لو أن الشيخ نفي أن يكون قد حدث بهذا الحديث لا جازماً في  
 ذلك وإنما أن يقول لا أذكر أنني حدثت ، لا أعرف هذا الحديث من مروياتي أي عبارة  
 ليس فيها قطع وجزم بكذب التلميذ الفرع قال في مثل هذه الحالة : نقدم الفرع على  
 الأصل نقدم كلام التلميذ على كلام الشيخ ، لِمَ ؟ لأنَّ الفرع جازمٌ والأصل شاكٌ غير  
 متيقن واليقين يقدم على الشك فتعتبر هذه الرواية صحيحة ونقدم عندها رواية التلميذ  
 أو خبر التلميذ ، وإثبات التلميذ مقدم على نفي وشك الشيخ .

ثم قال : ﴿ ﴾ ( لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل ) : يعني هذا  
 القول الراجح في هذه الصور ليس متفقاً عليه ؛ لأن أهل العلم قالوا حتى في هذه  
 الصورة لا يقبل خبر الفرع ، قال : ﴿ ﴾ ( لأن الفرع تبعاً للأصل في إثبات الحديث  
 بحيث إذا ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه  
 وتبعاً له في التحقيق ) : يعني أصحاب هؤلاء القول يقولون كيف نُقدم الفرع على  
 الأصل والأصل هو الأصل يجب أن يكون هو المرجع وهو المحكم فكيف نقدم كلام  
 الفرع عليه ؟ فالجواب : يقول : ﴿ ﴾ ( هذا متعقب \_ لماذا قال ذلك \_ لأن عدالة الفرع  
 تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه ) : عدم العلم لا يدل على عدم كل ما في  
 الأمر أنني أنفي عدم علمي إما حصول الأمر أو عدم حصوله فهذا أمر خارجي فإذا جاء  
 ما يدل على حصول هذا الأمر الخارجي صار يقدم على عدم علمه .

﴿ ﴾ قوله : ( فالمثبت مقدم على النافي ) : لأن مع المثبت زيادة علم فيقدم على  
 النافي ؛ لأنه ليس لديه هذه الزيادة ، ولذلك اختلف الحكم على كلا الصورتين لاختلاف

صورة كل منهما ، عاد أصحاب القول المرجوح الذين يقولون بأنه يجب أيضاً أن يتساقط الخبران إلى حجة أخرى ففاس الشهادة على هذه الصورة قالوا الآن لو أن شاهد فرع يعني جاء شاهد عند القاضي وقال أنا أشهد على فلان أنه شهد على فلان بكذا وكذا فهو ليس الذي شهد تلك الواقعة وشهد عليها وإنما هو يشهد على الشهادة على شهادة أصل على شهادة شاهد قبله فلو جاء شاهد الأصل ونفى أو قال أنا لا أذكر القاضي يرد شهادة الفرع فقالوا إذاً هذا دليل على رد الفرع قاسوا الشهادة على الرواية يقول الحافظ هذا فاسد يعني هذا قياساً مع الفارق قياس غير صحيح لماذا قال لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل أصلاً لا يجوز للقاضي أن يسمع للفرع مع قدرته بأن يأتي بشهادة الأصل وهذا في الحقيقة تعليل لبيان وجه من وجوه الفرق إلا وليس هو التعليل الدقيق الذي يبين الفرق بين الصورتين ما هو التعليل الدقيق الذي يبين الفرق بين الصورتين أن الوقائع التي يشهد عليها غالباً يندر أن يقع فيها النسيان ، يعني الشاهد في الغالب يشهد على أمر هو شاهده بنفسه فشاهد الأصل أولى أن يكون حافظاً ومدركاً غير ناسٍ للواقع التي شهد بها بخلاف الفرق الذي يمكن فيه أن ينسى لأنه مجرد أن سمع كلاماً عن واقعه حدثت ففي الغالب أن شاهدة الأصل يكون أولى أن يكون ذكراً غير ناسي بخلاف الفرع ولذلك الشهادة نعتبر نفي الشاهد علمه بالواقع مقدماً على إثبات الفرع علمه بالواقع .

ولو قال قائل أن الشهادة يصح أن تقاس على الرواية بملاحظة أن الشهادة يراعي فيها القرائن يعني حتى في الشهادة الصحيح أنه لو شهد شاهد الفرع بأمر وكان هناك قرائن تدل على صدقه وعلى أنه لم ينسى وكان عدلاً وجاء الشاهد الآخر وقال أنا لا أذكر ولا أحد قرائن الأشياء تدل على نسيان شاهد الأصل فالقاضي يعمل بشهادة الفرع عندها مثلاً لو خرف أو كبر وصار ينسى يقول وبنفسه والله أنسى أكثر الأمور التي وقعت وهناك قرائن تدل على صدق شاهد الفرع فالقاضي عليه أن يعمل بشهادة الفرع إذا المقصود أنه في الشهادة والرواية يرجع إلى القرائن وهذا هو الراجح في هذه المسألة أصلاً



من أولها إلى آخرها ليس لها قاعدة مضطردة حتى القاعدة التي ذكرها الحافظ ابن حجر ليست مضطردة وإنما يرجع سواءً في حالة الجحد الكامل أو في حالة نفي العلم يُرجع فيها إلى القرائن فإن جاءت قرائن تدل على صدق ضبط الفرع قدم كلام الفرع وإن جاءت قرائن تدل على صدق وضبط الأصل قدم الأصل ، مثلاً لو أن الشيخ كذب تكذيباً صريحاً قال أنا ما حدثت بذلك أبداً وروى عنه ثلاثة أو أربعة من الثقات أنه حدث ، نقدم كلام من ؟ لا يمكن الأربعة هؤلاء وهم كلهم عدول ضابطون أنهم يكونون مخطئين سواء كذب أو لم يكذب فيرجع إلى القرائن المحيطة بالخبر فيقدم الأقوى في الثبوت هذا هو الراجح في هذه المسألة .

قال المصنف \_ رحمه الله \_ : ( وفي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حدث ونسي وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح بكون كثير منهم حدثوا بأحاديث أولاً فلما عرضت عليهم لم يتركوها لكنهم لا اعتمادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين رووها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيل فسألته عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعة حدثني عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني أنني حدثته عن أبي به ونظائره كثيرة ) .

يقول في هذا النوع فيمن حدث ونسي صنف الدارقطني كتاباً جمع فيه أسانيد وقع فيها هذا الأمر وسمّاه : (( جزء من حدث ونسي )) وكتاب الدارقطني في حكم المفقود ؛ لكن يعزينا بفقده أن هناك كتاب آخر للسيوطي اختصر فيه كتاب الدارقطني وله عليه إضافات سماه : (( تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي )) للسيوطي وهو كتاب موجود ، يقول وفي هذه الصور وتكررها ما يدل على أننا لا نرد رواية لفرع في كل

الصور لأنه في بعض الصور صار الشيخ يروي عن التلميذ عن نفسه مما يدل على أنه من المحتمل أن ينسى الشيخ بأنه قد حدث بحديث ما وهذا على كل حال أمر لا يحتاج كثرة إلى استدلال فإن النسيان يطرأ على كل شخص فقد يتحدث الإنسان بحديث وينسى أنه حدث به ولا يوجد إنسان منا ألا يكون قد وقع عليه شيء من ذلك خاصة إذا كبر في السن وأصبح ينسى فعندها قد يحدث وينسى أنه قد حدث بذلك الحديث ، فوقع مثل ذلك الأمر يدل على أنه قد يقدم أو تقدم رواية الأصل ، وضرب له مثال مشهوراً يذكره أهل العلم خاصة أنه متعلق بحديث مهم جداً من أحاديث الأحكام وهو : ﴿ أن النبي ﷺ قضى بالشاهد واليمين ﴾ أي لم يستلزم حضور شاهدين وإنما اكتفى بشاهد واحد مع يمين صاحب الدعوة ، فهذا الحديث روى عن حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً فجاء عبد العزيز بن الدراوردي وهو من محدثي المدينة وكان قد سمعه من ربيعة بن أبي عبد الرحمن ربيعة بن فروخ سمعه منه عن سهيل فأراد أن يعلو إسناده بالحديث فذهب إلى سهيل بن أبي صالح وقال حدثني ربيعة عنك عن أبيك عن أبي هريرة بكذا وكان قد نسي سهيل قد حدث بهذا الحديث فصار يحدث بالحديث عن ربيعة عن نفسه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وقف بعض أهل العلم هذه الرواية قال كان الأولى بسهيل أن يروي هذا الحديث عن الدراوردي عن ربيعة عن نفسه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لكن نقول لعل سهيل \_ هذا هو الغالب \_ قد لقي ربيعة فسأله فصار يحدث عن ربيعة عن نفسه عن أبي هريرة ، هذا هو ظاهر فعله فعله غير معروف بالتدليس يدل على أنه لقي ربيعة فسمع هذا الحديث منه ؛ ولذلك علا إسناده فلم يحدث عن نفسه بواسطتين وإنما بواسطة واحدة وأنعم به من علو يحدث عن نفسه بواسطة ، فالمقصود أن هذه صورة صحيحة من صور من حدث ونسي ثم أصبح يحدث عن من حدثه عن نفسه عن نفسه عن من سمع منه .

قال المصنف يرحمه الله : ( وإن اتفق الرواة في إسناد من الأسانيد في صيغ الأداء قال سمعت فلان أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ أو غيرها من الحالات القولية كسمعت فلان يقول أشهد الله لقد حدثني فلان ... الخ أو الفعلية معاً كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا ثمراً ... الخ أو القولية

والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو أخذ بلحيته كسمعت فلان قال آمنت بالقدر. الخ فهو المسلسل وهو من صفات الإسناد وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد كحديث المسلسل بالأولية فإن السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه ؛ فقد وهم ( ) :

### [ الحديث المسلسل ]

يتكلم هنا عن شيء من طرائق الرواية وهو الحديث المسلسل والحديث المسلسل هو الذي تتكرر فيه صفة من الصفات في جميع الإسناد أو في غالب الإسناد أو بتعريف الحافظ ابن حجر : [ ما اتفقت فيه الرواة على صيغة من صيغ الأداء أو في غيرها من حالات ] ما هي صيغ الأداء .. ؟ هي العبارات التي يُعبر بها المتحدث عن طريقة تلقيه للحديث مثل سمعت وحدثني وأخبرني وأنبأني وما شابه ذلك ، فإذا كان الإسناد من أوله إلى آخره يرويه راوٍ عن من روى عنه بصيغة سمعت أو صيغة حدثني أو صيغة أخبرني هذا يقال عنه مسلسل بهذه الصيغة ، وقد يتسلسل الحديث بأمر آخر قولي : مثل أن يقول مثلاً كل راوي وهو أول حديث سمعته منه الحديث المسلسل الأولية أو أي يتسلسل بأمر فعل كأن يطعم كل شيخ تلميذه تمرأً وهو حيث مسلسل بالتلقين الشيخ يُلَقِّن التلميذ أو بالتلقين يلقنه لا إله إلا الله . مسلسلات كثيرة جداً اعتنى بها المتأخرون من المحدثين جلها بل تكاد تكون كلها لا تصح وهي مفتعلة إلا الشيء اليسير جداً وعلى رأس ما يصح منها أو الذي يمكن أن يصح حديث المسلسل يقرأ سورة الصف وهو أصحاب وحديث المسلسل بالأولية الذي كنا قد ذكرناه لكم في أول لقاء لنا في هذه الدروس الحديث المسلسل بالأولية ﴿ الراحمون يرحمهم الرحمان ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ﴾ وإن كان تسلسل حديث الأولية ينتهي إلى سفيان بن عيينة ليس إلى آخر إسناد ، أي : لم يستمر التسلسل إلى النبي ﷺ وإنما من إلى سفيان بن عيينة تسلسل تسلسلاً صحيحاً إلى أن يبلغ سفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة يرويه عن أبي قابوس عن عبد الله عن عمر بن دينار أو عن عمر بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، فالمقصود أن هذا الحديث لم يستمر فيه التسلسل إلى النبي ﷺ وهو من لطائف

علم الإسناد ، وقد ألفت فيه مؤلفات متعددة ، منها : كتاب **د** (( المناهل السلسلة )) وهو من أوسعها وهو كتاب متأخر لعبد الباقي الأيوبي عليه رحمة الله ، وهو من محدثي القرن الرابع عشر الهجري توفي في أوائل القرن الرابع الهجري ، وأيضاً كتاب **د** (( مسلسلات ابن عقيلة )) وأيضاً كتاب **د** : (( مسلسلات السخاوي )) كتب كثيرة ألفت في المسلسلات قليلاً جداً فيها الصحيح والثابت عما سبق ذكره .

من فوائد التسلسل لو صحت أسانيده : أنه أقوى في الدلائل على الاتصال ، ويفيد فائدة كبيرة في إثبات الاتصال ؛ لأنه ليس فقط مكتفٍ بصيغة حدثني أو سمعت ، وإنما يزيد في الغالب صفة أخرى كأن يقول هو أول حديث سمعته منه أو أخذ بلحيته وفعل كذا أو لقني فهو صريح جداً لا يمكن فيه أن يقع الوهم والخطأ صريح في الاتصال واللقاء والضبط ولكنه قليل الفائدة على كونه معضل مصنوع في الغالب .

قال المصنف رحمه الله : ( وصيغ الأداء المشار إليها على ثمانية مراتب : الأولى : سمعت وحدثني . ثم خبرني وقرأت عليه وهي المرتبة الثانية . ثم قرأ عليه وأنا أسمع وهي الثالثة . ثم أنبأني وهي الرابعة . ثم ناوطني وهي الخامسة . ثم شافهني أي بالإجازة وهي السادسة . ثم كتب اليه بالإجازة وهي السابعة . ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة بالسمع والإجازة ولعدم السماع أيضاً وهذا مثل قال وذكر وروى ) .

لما تكلم عن المسلسل وصور المسلسل والتسلسل بصيغة من صيغ الأداء ؛ ناسب أن يتكلم عن صيغ الأداء ما هي وعن مراتبها وقال : **د** ( صيغ الأداء المشار إليها على ثمانية مراتب ) : أي في القوى في دلالتها على الاتصال وفي ما تستخدم له من أنواع التحمل ويأتي ذكر أنواع التحمل ، قال أول صيغة ( سمعت وحدثني ) أقوى صيغتين في الدلالة على الاتصال ، وسمعت أقوى من حدثني لأنها لا يمكن أن يدخلها شيء من التجوز سمعت أي لا يمكن أن يقال على وجه من وجوه المجاز بل هي دالة على السماع الصريح ، طبعاً يمكن أن يقال على المجاز لكن في أحوال نادر جداً بوجود قرينة في غاية القوى صادقة للفظ عن ظاهرة المقصود أن سمعت وحدثني هي أول صيغ الأداء الثانية

أخبرني وقرأت عليه أي قرأت على الشيخ يأتي الآن بيان أن كل صيغة من هذه الصيغ تستعمل مع طريقة من طرق التحمل المقصود بها طريقة الرواية عن الشيوخ السماع والقراءة والإجازة والمكاتبة والوصية والإعلام والإذن إلا ما غير ذلك .

ثم قرأ عليه وأنا أسمع وهي الثالثة ثم أنبأني وهي الرابعة والحقيقة لا يتبين المقصود بها إلا إذا جاءنا إلى شرحها أي بعد قليل لكن شافهني أي بالإجازة ، شافهني تطلق عند المحدثين والمقصود بها ، أي شافهني بالإجازة ، أي قال لي أجزتك ، هذا المقصود بشافهني ، وليس المقصود بشافهني عند المتأخرين أنه شافهني بالحديث يعني أنه ذكر له الحديث وإنما يقول له أجزتك برواية الكتاب الفلاني عني أو برواية مروياتي فهو مشافهة بالإجازة وليس مشافهة بالمروى نفسه ، وكذلك الكتابة كتابه بالإجازة أن يكتب إليه نص الإجازة يقول له أجزتك أن تروي عني مروياتي لا أن تكتب له الحديث نفسه ويرسله إليه وإنما يكتب له أجزته بأن يروي عنه هكذا مجملاً دون بيان ما هو الأمر الذي يميزه به عن التعيين وإنما عن الإجمال يميزه على الإجمال ويقول آخر صيغ الأداء الصيغة التي لا تدل على السماع ولا على عدم السماع مثل عن وقال وذكر وحدث وروى وما شابه ذلك من الصيغ التي لا تدل على السماع ولا تدل على عدم السماع ما هي الصيغة التي تدل على السماع حدثني وأخبرني وسمعت وحدثنا وأخبرنا وقرأت عليه وما هي الصيغ التي تدل على عدم السماع أخبرت نبأت حدثت عن فلان هذه تدل على عدم السماع يقول حدثت عن فلان .

قال المصنف رحمه الله : ( فاللفظان الأولان من صيغ الأداء وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً ) .

الآن ابتدأ يُبين كل لفظ من هذه الألفاظ يستخدم مع أي طريقة من طرق التحمل المقصود بها الطرق التي كان من خلالها يروي المحدثون عن شيوخهم وهناك أكثر من طريقة ونذكرها بطريقة بسيطة حتى يتبين المقصود ، يعني من بين الطرق المشهورة أن يأتي التلميذ إلى الشيخ فيحدث الشيخ بالحديث والطالب يسمع ، هذا هو المسمى بالسماع

الشيخ يحدث سواء من كتابه بأخذ البخاري الكتاب ويقرأ منه أو من حفظه من صدره والطلب يسمع ، هذا يسمى السماع ، أو قد يأتي التلميذ إلى الشيخ ويقول له أنا أريد أن أقرأ عليك كتابك أو أن يأتي إلى البخاري ويقول أنا أريد أن أقرأ عليك الصحيح فيقول البخاري اقرأ فيقول الطالب قلتم رحمكم الله حدثنا فلان قال حدثنا فلان يقرأ عليه الصحيح والبخاري يسمع ومقر ، أما مع البخاري كتابه فيعارض به ما يقرأ عليه التلميذ أو يكون حافظاً لكتابه فيسمع ، وإذا ما أخطأ الطالب في قراءة شيء عدل عليه طريقة القراءة ، هذا يسمى القراءة والعرض كما يأتي طريقة أخرى أن يأتي التلميذ إلى الشيخ فيقول له الشيخ هذا كتابي أرووه عني وهذه المناولة مقترنة بالإجازة أو يقول له يأتي التلميذ إلى الشيخ ويقول له أروي عنك كتابك كذا فيقول أجزتك أن تروي عني كتاب كذا هذه هي الإجازة غير مقترنة بالمناولة المقصود هو هذه طرق التحمل ونأتي إلى ذكر بقيتها حتى تأخذ تصور حتى تدخل في كل طريقة من طرق التحمل بصيغة من صيغ الأداء تستخدم معها خاصة عند المتأخرين اصطلاحوا لكل طريقة من طرق التحمل على صيغة تستخدم معها ومن يوم أن ترى عند المتأخرين صيغة من هذه الصيغ تعريف ما هي الطريقة التي تلقي بها ذلك التلميذ هذا الحديث أو ذلك الكتاب عن ذلك الشيخ هل هو عن طريق السماع أو عن طريق العرض أم عن طريق المناولة المقترنة بالإجازة أم عن طريق الإجازة أم عن أي طريق آخر .

يقول فاللفظان الأولان من صيغ الأداء هما سمعت وحدثني صالحان عن سمع أي تلقي بطريقة السماع عن تلقي بطريقة السماع عن شيخه أي الشيخ كان يحدث والطلب يسمع لمن سمع وحده من لفظ الشيخ بل يدققون يعني لو قلت حدثني أو سمعت وإنما تعني هذه العبارة عند التوقيف عند المتأخرين خاصة أنك كنت وحدك عند سماعك هذا الحديث لم يكن هناك أحد معك فإذا قلت حدثنا فتقصد أنك سمعت هذا الحديث من الشيخ وكان معك غيرك سمع جماعة هذا الحديث .

فيقول لمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، ثم الآن يبين أن القضية خلافية ؛ التفريق بين سمعت وحدثي وأخبرني هذه مسألة خلافية بين المحدثين المتقدمين : فمنهم من كان يساوي بين حدثنا وأخبرنا يقول كلاهما بمعنى واحد تستخدم في العرض الأجازة وفي العرض السماع وفي غير ذلك ، ومنهم من كان يفرق يقول حدثنا تدل على معنى وأخبرنا تدل على معنى لكن الذي أستقر عليه العمل هو التفريق ؛ ولذلك يقول الحافظ وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً للمحدثين ولا مشاحة في الاصطلاح يعني بعض المحدثين حاول أن يُبين أن هناك فرقاً لغوياً ناسب التفريق الاصطلاحي في التفريق بين حدثنا وأخبرنا وهذا ليس بصحيح لاشك أن هناك فرق بين حدثنا وأخبرنا من حيث اللغة لكنه ليس الفرق الذي يؤيد التفريق الاصطلاحي ليس له أي علاقة بالتفريق الاصطلاحي فخلاصة الكلام أن هناك اصطلاحاً لصيغة حدثنا وهي تستخدم في السماع وأخبرنا وهي تستخدم في القراءة على الشيخ أو العرض كما سوف يأتي ذكره .

قال المصنف يرحمه الله : ( ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة وفي إدعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية مع أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشاركة ومن تبعهم وأما غالب المغاربة لم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد ) .

هذا التفريق بين التحديث والإخبار ، وإن كان يقول الحافظ أن هذا التفريق الاصطلاحي إنما شاع بين المشارق دون المغاربة هذا في زمن الحافظ أما في العصور المتأخرة فقد شاع هذا التفريق بين المشاركة وبين المغاربة الكل على التفريق. الأمر الثاني الذي ننبه عليه : أن من أشهر العلماء الذين لا يفرقون بين حدثنا وأخبرنا البخاري ، فالبخاري عنده حدثنا وأخبرنا سواء ولذلك تجد مسلم يدقق في عبارات السماع في صيغ

الأداء تجد مثلاً حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأخبرنا أبو كريب لأن عنده فيه فرق لأن البخاري الذي كان يروي لقال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ولم يفرق لكن لأن مسلم يفرق بين اللفظين وفي دلالة كل لفظ منهما تجده يفرق بين هذه الصيغ ويدقق في هذا الأمر عند روايته عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه إلى آخر الإسناد .

قال المصنف رحمه الله : ( فإن جمع الراوي أي أتى بصيغة الجمع في الصيغة الأولى كان يقول حدثنا فلان أو سمعنا فلان يقول فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره وقد تكون النون للعظمة لكن بقلة ) .

يقول إذا قال حدثنا الراوي أو سمعنا فلان كما ذكرنا ، هذا لم يدل أنه لم يسمع وحده وإنما سمع مع جمع سواء عن ذلك الشيخ أو غيره . يقول وإن كان ترد النون في اللغة ولا يراد بها إلا شخص واحد وهي التي يسميها أهل اللغة بنون العظمة ولا يكون المقصود بها الكثرة ويقصد بها نوع من تضخيم العبارة وإعطاءها شيء من الجزالة وقد يكون فيها شيء من الترفع أو التعالي أو لا يكون فيها شيء من ذلك ، المقصود أنها تسمى نون العظمة لكن يكون هذا بقلة وحصول هذا الأمر قليل والأكثر أن يراد بحدثنا وسمعنا أي أنه سمع مع غيره .

قال المصنف رحمه الله : ( وأولها أي صيغ المراتب أصرحها أي أصرح صيغ في سماع قائلها لأن لا تحتل الوساطة ولأن حدثني قد يطلق للإجازة تدليساً وأرفعها مقداراً ما يقع في الإملاء لما فيه من التثبيت والتحفظ ) .

هنا يبين الحافظ أن أصلح هذه الألفاظ هي الأولى منه وهي سمعت لأنها لا تحتل الوساطة ، ولأن حدثني قد تطلق في الإجازة تدليساً فبين أن سمعت أقوى ن حدثني ثم يقول وأرفعها مقداراً من ما يقع في الإملاء أي أقوى أنواع التحمل وطرق التحمل هي طريقة التحمل في حالة الإملاء ، والإملاء المقصود به أن يحدث الشيخ حفظاً ويكتب



التلامذة ما يسمعون من الشيخ ، وهذه سنة من سنن المحدثين كانت متبعة إلى قرون متأخرة ثم اندثرت فأحيها العراقي ثم اندثرت فأحيها الحافظ ابن حجر ثم اندثرت فأحيها السيوطي ثم اندثرت إلى اليوم ولا نعرف أحداً يعني أكثر من مجالس السماع قد يوجد أحد يملئ إسناداً حديثاً أو حديثين هناك مجالس كثيرة بإملاء الحديث حفظاً بإسناد الحديث حفظاً من المتكلم إلى النبي ﷺ اندثرت ذلك إلى اليوم المقصود أن هذه الحالة أجود طريقة وأجود طريقة في التلقين والتلقي لما لأن الإنسان لو كان يحدث من حفظه يكون متحفظاً منتبهاً أما إذا كان يتحدث من الكتاب فقد يغفل وينسى إذا كان في الكتاب خطأ وهو لا يحفظ يجاري الكتاب وما فيه من خطأ وإذا كان يقرأ عليه قد يغفل وينسى أيضاً والناس يقرئون عليه ما ينتبه فيخطئ القارئ فيمرر الخطأ وهو غير منتبه وأما الذي يتكلم فهو في الغالب واعى لما يقول غير ناسي غير نائم غير ناعس لذلك كانت طريق الإملاء وطريقة التلقي عن طريقة الإملاء هي أفضل الطرق وهي أكثر طرق المحدثين قديماً في التلقي عن الشيوخ .

قال المصنف يرحمه الله : ( والثالث : وهو أخبرني والرابع وهو قرأت لمن قرأ نفسه عن الشيخ فإن جمع كان يقول أخبرنا أي قرأنا عليه فهو كالخامس وهو قرأ عليه وأنا أسمع )

يقول والثالث أي من الصيغ هو أخبرني والرابع وهو قرأت وكلاهما مستخدمان لمن قرأ على الشيخ بنفسه إذا قلت أخبرني ، أنت كنت ممسك الكتاب وتقرأ على الشيخ كما لو قلت قرأت على فلان فصيغة قرأت على فلان وأخبرني بمعنى واحد أي كنت أنت تقرأ بنفسك على الشيخ والشيخ يسمع مقرأ بهذه القراءة وهو الذي يسميه المحدثون العرض أيضاً القراءة على الشيخ العرض فإذا قال فلان عرض على فلان فيقصدون أنه قرأ عليه وإن كان الحافظ ابن حجر يرى هناك تعريفاً دقيقاً بين العرض والقراءة فيرى أن العرض في الكتاب الفتح بين الحافظ أن هناك فرقاً يسيراً بين العرض والقراءة وهو أن العرض أخفى من القراءة يشترط في العرض أن يكون مع الطالب كتابه وهو يقرأ على الشيخ أما معه كتابه أيضاً أو يستمع إليه بحفظه فيعدل في الكتاب بما يقرأه على الشيخ إما

بتعديل الشيخ بحفظه أو من كتابه يقول هذا هو العرض أما القراءة فهي أعم من ذلك كأن تكون جالس في مجلس أسمع الشيخ يقرأ عليه فأنا أسمع فهذه هي القراءة عليه ليست بالعرض العرض لابد أن تكون مع الطالب الكتاب ويقابل وكما تقول المعارضة هي المقابلة أي يقابله النسخة التي معه بما يقرأ على الشيخ أو بما يصوبه الشيخ أثناء القراءة عليه فالمقصود بأن القراءة والعرض بمعنى واحد .

يقول : ﴿ فإن جمع كأن يقول أخبرنا أي قرأنا عليه فهو كالصيغة الخامسة وهي قرأ عليه وأنا أسمع ﴾ : بمعنى ذلك أنه لا يلزم أن يكون أنت الذي قرأت وإنما يكون القارئ غيرك وأنت تسمع ، أي أن يكون معك غيرك للشيخ ولست أنت القارئ على الشيخ .

قال المصنف يرحمه الله : ( وعرفنا من هذا أن التعبير بقراءات من قرأ خبراً من التعبير بالإخبار لأنه أفصح بصورة الحال ) .

يعني التعبير بقراءات أفضل من التعبير بأخبرت ، لماذا ...؟

لأن أخبرت فيها خلاف كما ذكرنا من قبل ، ومن أهل الحديث من يقول أخبرني وحدثني بمعنى واحد ولو قلنا حدثني لا ندري هل أنت من أهل تفريق ممن اصطالحوا هذا التفريق أو ممن لم يصطلح هذا التفريق ولكن لو قلت قرأت على فلان أو قرأ على فلان وأنا أسمع عرفنا الطريقة التي تلقيت بها الحديث دون وهم أو دون شك بصورة صريحة ؛ لذلك كان من الأفضل أنك إذا قرأت على الشيخ أن تقول قرأت أو قرأنا على فلان وأنا أسمع أو قرأ على فلان وأنا أسمع تستخدم صيغة قرأ أفضل من صيغة أخبر لأنها أصلح في الدلالة على المقصود .

( أ. هـ )



